لجنة الإعلام والإتصالات: استشهاد شعبان في يد القضاء

غلب موضوع استشهاد المصوّر في تلفزيون «الجديد» علي شعبان على أجواء لجنة الإعلام والإتصالات النيابية، كما شكلت مسألة حجب «داتا» الإتصالات مادة للجدل، أما لجنة الإدارة والعدل فتابعت موضوع قانون الإيجارات، فيما كشف رئيسها النائب روبير غانم، عن تعرّضه للتهديد بالقتل على خلفية تعديل القانون.

إجتماع لجنة الإدارة والعدل أمس (ريشار سمّور)

استمعت «لجنة الاعلام والاتصالات النيابية» الى شروحات قدّمها وفد من مجموعة محطّات تلفزة لبنانية، عن حجب الاعلانات عن بعضها من جرّاء احصاءات معينة يتم الاعتماد عليها. وقد طلبت اللجنة من الوفد تقديم مذكّرة لشرح كل ما يتعلق بهذا القطاع. وكانت اللجنة عقدت جلسة برئاسة النائب حسن فضل الله، في حضور وزير الاتصالات نقولا صحناوي، وبعد أن توجّه فضل الله بالتعزية لاستشهاد المصوّر علي شعبان، قال: «ناقشت اللجنة مشروع قانون تعديل فقرة من المادة السادسة وفقرتين من المادة الثامنة من قانون الاتصالات، وتبين اننا نحتاج الى المزيد من الايضاحات لان الأسباب الموجبة لم تكن كافية أو مقنعة لإجراء هذا التعديل، وعندما ستصلنا هذه الايضاحات من الوزير المعني او من الحكومة نبني على الشيء مقتضاه».

وعن ملابسات استشهاد شعبان، قال: «كلنا نقف الى جانب المؤسسات الاعلامية وتابعنا الخطوات التي قرّرتها الحكومة وخصوصا ان هذا الموضوع اصبح في يد القضاء، ويحتاج الى معطيات تقدّمها الجهات الرسمية. نحن كلجنة ناقشنا هذا الموضوع من كل جوانبه وارتأينا ان نحض الحكومة وندعوها الى تكثيف الجهد والخطوات لجلاء كل الملابسات، وفي ضوء ما يأتينا من معطيات رسمية نتخذ الموقف المناسب ...ونحن كلنا مع حرية الاعلام.

حوري

بدوره، وجّه النائب عمّار حوري التعزية باستشهاد شعبان، وجدد مطالبته «الحكومة باستدعاء السفير السوري وتوجيه احتجاج شديد اللهجة لبلاده» وقال :»ليس مقبولاً أن يكون هناك استهدافاً للزميلين الآخرين ونقول لم نعلم من أطلق النار، ونحن مع أي تحقيق على المستوى القضائي. وعن عدم تسليم داتا الإتصالات قال حوري :»سمعنا كلاماً من وزير الاتصالات عن رفضه اعطاء حركة الاتصالات منذ الخامس عشر من كانون الثاني الماضي، ولكي لا تختلط الامور على الرأي العام فان القانون (140) لا علاقة له، فهو يتحدّث عن التنصّت وما هو مطلوب اليوم هو حركة الاتصالات وهذا أمر آخر».

الإدراة والعدل

إلى ذلك، تابعت لجنة الادارة والعدل دراسة مشروع قانون الايجارات برئاسة النائب روبير غانم، الذي قال اثر الجلسة: «اجتمعت صباحا مع وزير المال لتأمين افكار واضحة حول الواردات التي يجب ان تتأمن للصندوق الذي يأخذ على عاتقه تسديد البدلات بالكامل عن المستأجر الذي لا يتجاوز دخله مرّتين الحد الادنى للاجور، وثلثي البدلات عن الذي يتجاوز أجره مرّتين ولا يفوق أربع مرّات الحد الأدنى للأجور، بالإضافة الى افكار جديدة في ما يتعلق بتشجيع المستأجرين لقبض تعويضات منذ السنة الأولى أو الستة أشهر الأولى بعد نفاذ القانون».

وأضاف غانم: «تبلورت هذه الافكار ووضعت بشكل شبه نهائي، وسنتابع هذا الموضوع مع ما تبقى من القانون القديم بعد جلسات المناقشة العامة»، مؤكّداً أننا نقوم بهذا العمل لا لمصلحة المالك ولا لمصلحة المستأجر، وكشف عن تهديدات خطّية له تقول (اقتلك واقتل زوجتك واولادك اذا بتعمل قانون الايجارات) وقال إنها معيبة ولن تثنيني بل ستزيدني قناعة بأن اثابر على ما اقوم به إرضاء لقناعاتي وضميري. ونحن كلجنة، لم نأخذ موقفاً مع أحد، واتمنى ان ينتظر الصدور النهائي للقانون لإبداء الرأي في شأنه». ■

الحوري: قانون 140 لا علاقة له بـ «داتا» الإتصالات بل بالتنصت

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"